

كلمة رئيس وفد لبنان في جلسة إقرار تقرير لبنان خلال الإستعراض الدوري الشامل

مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير السيدة نجلا رياشي عساكر

جنيف في 16 آذار 2016.

الدورة 31 لمجلس حقوق الإنسان.

حضرة رئيس مجلس حقوق الإنسان،
السيدات والسادة ممثلو الدول الأعضاء والمراقبة،
السيدات والسادة ممثلو منظمات المجتمع المدني

نلتقي اليوم في إطار المرحلة النهائية لإعتماد التقرير النهائي للبنان ضمن آلية الإستعراض الدوري الشامل بدورته الثانية. وقد استعرض لبنان تقريره الوطني الثاني يوم الثاني من تشرين الثاني 2015 حيث قُدمت له 219 توصية، قبل منها 128، وأخذ علماء بـ 89 منها، في حين قبل جزئياً بتوصيتين. في الحصيلة النهائية يكون لبنان قد قبل ما يشكل 60 بالمئة من التوصيات.

السيد الرئيس،

تصر السلطات اللبنانية على الوفاء بكافة التزاماتها الدولية، لا سيما في مجال حقوق الإنسان، على الرغم من الظروف الاستثنائية الصعبة والحساسة والدقيقة التي يمر بها لبنان والمتمثلة بتحدي الإرهاب، وتأثير العدد غير المسبوق من النازحين واللاجئين على الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والمالي.

ويؤكد لبنان دائماً التزامه بالآلية الإستعراض الدوري الشامل، التي تشكل ديناميكية هامة تهدف لتطوير وتعزيز حالة حقوق الإنسان في الدول كافة، والتي تعمل في إطار المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان.

يشدد لبنان أيضاً على احترامه الكامل لمعاهدات حقوق الإنسان والآليات المنبثقة عنها، ويرى أن التعاون معهما أمر ثابت، ومستمر بهدف تعزيز حالة حقوق الإنسان فيه.

إن لبنان لا يكتفي بالالتزام بهذه الآليات، بل يرى هذا الالتزام في إطار أوسع من المصادقية والشفافية، مما دفعه الى القبول بالتوصيات التي يمكنه أن يفي بها، ويؤمن تطبيقها، قبل الإستعراض الدوري الشامل المقبل الذي حُدِدَ مبدئياً خلال الدورة 37 في العام 2020.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن نسبة عالية من التوصيات التي أخذ لبنان علماً بها، كان من الممكن له أن يقبلها، لا بل كان من الأسهل له أن يقبلها، لولا إصراره على أن يقترن دائماً بالتزامه بالمصادقية. وبهذا الإطار لن يتردد أن يبلغ سكرتارية المفوضية السامية لحقوق الإنسان المعنية بآلية الإستعراض الدوري الشامل بأية توصيات إضافية قد تطبق، حتى لو لم يكن قبلها في الأساس. وبالتالي فإن أكثرية التوصيات التي لم تقبل، أو التي أخذ لبنان بها علماً، هي لأنه يعتقد أن تنفيذها غير مضمون خلال السنوات المقبلة، لكن ذلك لا يعني توقف الجهود في سبيل التوصل إلى نتائج إيجابية حولها. ببساطة قرر لبنان أن يقبل ما يستطيع الوفاء به، كي لا يضطر لاحقاً الى تقديم تفسيرات أو تبريرات تكون خارج إطار قناعاته، فلبنان ملتزم تماماً بآلية الإستعراض الدوري الشامل، كما بمعياري الشفافية والمصادقية.

السيد الرئيس،

إن لبنان يرى في آلية الإستعراض الدوري الشامل ديناميكية تشجع وتحفز على تطوير حالة حقوق الإنسان فيه، وهذا ما كنا قد سعينا له منذ الإستعراض الأول، إلا أن الظروف القاسية التي تمر بها المنطقة، وبالتالي ما يمر به لبنان من صعاب وتحديات تعصف به، أثرت بشكل سلبي وبما لا يقبل الشك، على كل خطط تطوير حالة حقوق الإنسان فيه.

السيد الرئيس،

إنّ لبنان الذي وُصِفَ بـ"البلد الرسالة" يشكل نموذجاً فريداً للتنوّع، وواحة للتعايش بين أبناء الديانات والطوائف المختلفة، وهذا أكثر ما نحتاجه اليوم في منطقة يزداد فيها العنف والتطرف والحروب. وفي هذا الإطار يشكل تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد الذي قدمه أمام هذا المجلس الأسبوع الماضي حول زيارته إلى لبنان، دليلاً على مساحة الحرية الدينية فيه، رغم كل الظروف التي يمر بها. كما عُرفَ لبنان منذ نشأته بأنه بلد الحريات التي يصر على التمسك بها، ويسعى لتعزيزها. وقد كرّس الدستور اللبناني المبادئ العامة لحقوق الإنسان، وضَمَّنَ كامل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مقدمته، الاعلان الذي كان لبنان من المشاركين الأساسيين في صياغته.

ينصّ الدستور اللبناني ايضاً على المساواة بين اللبنانيين وعلى صون حريتهم الشخصية وتمتعهم بحقوقهم السياسية والمدنية، وعلى ضمان حرية الفكر والعقيدة والدين والرأي والتعبير والملكية الخاصة، وهي حريات يمارسها اللبنانيون بشكلٍ يومي.

كما تتجلى حرية التعبير في الحياة السياسية اللبنانية، وفي مختلف النشاطات الحزبية والنقابية والمطلبية، وتبرز أيضاً من خلال العدد الكبير من وسائل الاعلام اللبنانية على تنوعها السياسي وحرية التعبير التي تتمتع بها. وقد استمر لبنان في هذا النهج على الصعيد الدولي، فبعد أن كان له مساهمة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، انضم إلى العدد الأكبر من الصكوك والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

انطلاقاً من إيمان لبنان بالشفافية، فهو على يقين بأن هنالك عدد من قضايا الحياة اليومية للمواطنين بحاجة الى مزيد من التطور، ولا تدخر الحكومة اللبنانية جهداً في سبيل معالجتها، وهي في الواقع حالات محصورة لا تعبر عن الجو العام السائد في البلد.

وهنا يبرز الدور الإيجابي الذي يقوم به أحياناً عدد من منظمات المجتمع المدني ومن ناشطي حقوق الإنسان. وان ازدهار هذه المنظمات في لبنان ودورها الفاعل ما هو الا دليل إضافي على مساحة الحرية التي طالما تمتعت بها، وعلى قناعة الحكومة اللبنانية بالدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه المنظمات في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وفي الرصد والإضاءة على الانتهاكات، وفي المساعدة على بلورة أفكار لقوننة الحقوق عند الحاجة، فتكون بذلك متمماً فكرياً، وثقافياً، وسياسياً، وإجتماعياً يحمل قيمة مضافة، بكل السلوك الإيجابي الذي تقدمه.

السيد الرئيس،

لم يغلق لبنان يوماً حدوده في وجه طالب أمان أو مُضطَهَد بالرغم من عدم توقيع لبنان اتفاقية اللاجئين للعام ١٩٥١، وبالرغم من محدودية قدراته الإستيعابية. ولقد شعر العالم مؤخراً بخطورة التحديات التي واجهت أوروبا المتينة اقتصادياً والمستقرة سياسياً والواسعة جغرافياً، بسبب تدفق مئات الآلاف من اللاجئين الها، فكيف ببلد صغير مثل لبنان. بإختصار، إن لبنان إلتزم في الممارسة وفي الواقع كل مندرجات إتفاقية العام 1951، بالرغم من عدم توقيعه عليها، بشكل أفضل بكثير من بعض الدول التي وقعت عليها ولكنها لم تلتزم بمضمونها.

كما أن لبنان اليوم يواجه تحديات وجودية غير مسبوقة، فإضافة للضغط الهائل في موضوع اللاجئين، يواجه لبنان الإرهاب في بعض مناطقه، وخاصةً على حدوده الشرقية، مما يزيد التحديات أمام تطوير حالة حقوق الإنسان فيه، التي سيبقى لبنان يسعى مع مجلس حقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والدول الصديقة والشقيقة لتطويرها وتعزيزها.

السيد الرئيس،

إن الإرادة موجودة لدى السلطات المعنية للحفاظ على صيغة لبنان الفريدة، وما تحمله من حريات أساسية هي في صلب حقوق الإنسان، وسيبقى لبنان لتطويرها وتعزيزها، بالتعاون وثيق مع كل المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وعلى رأسها مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

في الختام، نقدم شكرنا وتقديرنا لفريق السكريتاريا على الجهود التي بذلها، في إعداد تقرير لبنان، كما لا ننسى جهود الترويكا المؤلفة من فنزويلا، أندونيسيا، وبريطانيا، يوم مناقشة التقرير. كما نشكر كل وفود الدول الصديقة التي شاركت في الإستعراض الدوري المخصص للبنان، سواء على بياناتها، أو على توصياتها، وتلك التي اعادت اليوم التأكيد على دعمها، ما يشكل عندنا محط تقدير وإهتمام.

شكراً السيد الرئيس.